بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Yemen
Presidential Office
High Authority for Tender Control
(HATC)

الجمهورية اليمنية
رئاسة الجمهورية
الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

رقم (3) لسنة (2018م)

في إجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الخميس 1 جمادي الأول 1439 هجرية، الموافق 2018/1/18 ميلادية.

برئاسة المهندس/ عبدالملك أحمد محمد العرشي — رئيس مجلس الإدارة

وبحضور كل من:-

1. الدكتور/ ياسين محمد عبدالكريم الخراساني — عضو مجلس الإدارة
2. الأستاذ/ أمين معروف علي الجند — = = =
3. القاضي/ عبدالرزاق سعيد حزام الأكحلي — = = =

وبحضور المهندس/ جميل علي أحمد الصبري — سكرتير مجلس الإدارة

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من شركة سمارت باور

ضد

شركة يمن موبايل بشأن إلغاء الثلاثة العقود المتعلقة بكل من: المناقصة رقم (2014/17) الخاصة بشراء وتوريد عدد (65) مولد كهربائي قدرة 10 KVA، والمناقصة رقم (2015/14) الخاصة بشراء وتوريد عدد 40 مولد كهربائي قدرة 12.5 KVA، والمناقصة رقم (2016/4) الخاصة بشراء وتوريد عدد 80 مولد كهربائي قدرة 15 80 مولد كهربائي قدرة 15 KVA.

الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

أولا: تقدمت الشاكية بعريضة تظلم إلى الهيئة ضد شركة يمن موبايل فيما يخص المناقصات الثلاث المذكورة آنفا، حيث تضمنت العريضة التالي:

(أ): بشأن العقد الخاص بالمناقصة رقم (2014/17) الخاص بشراء وتوريد عدد (65) مولد كهربائي قدرة KVA10، فقد تضمنت عريضة التظلم من قبل الشركة الشاكية ما يلي:

1) في البداية تلقينا مذكرة من شركة يمن موبايل بتاريخ 2015/3/29م رقم (996) مضمونها إخطارنا بالموافقة على عرض سعرنا الخاص بالمناقصة رقم 2014/17 والخاصة بشراء وتوريد عدد (65) مولد كهربائي بقدرة 10KVA وطلبوا منا تمديد فترة العرض لمدة شهرين جديدين وكان ذلك بتاريخ 2015/8/4م ، وبعد ذلك قمنا بتوقيع العقد مع شركة يمن موبايل بتاريخ 2015/12/29م وكانت فترة التوريد خلال اربعه اشهر ، وحرصا منا على التعامل الجيد والشفاف تم تحرير مذكرة قبل توقيع العقد طالبنا فيها الشركة تسليمنا جوازات السفر للمهندسين المرشحين للسفر لغرض الفحص والمعاينة وتقديم التوصيات بما يلزم عمله عند تصنيع وتجميع المولدات في بلد المنشأ وتم توقيع العقد على هذا الأساس

2) قمنا بعمل مذكرة بتاريخ 2015/8/31م مضمونها أن أي تأخير في التوريد خارج عن ارادتنا لا نتحمل أي غرامات بسبب العدوان الغاشم على بلادنا ، ومحتوى البندين رقم (1و13) في حال عدم قدرتنا على سفر المهندسين إلى لبنان لغرض الفحص والمعاينة والتوصيات يتم إعفائنا من البندين المذكورين لكن تم الرفض وذلك قبل توقيع العقد .. مرفق لكم صورة الرسالة.

3) في تاريخ 2015/10/26م تم عمل رسالتين مفادهما:

- الرسالة الأولى مطالبة باحتساب زيادة في تكاليف الشحن والتأمين والنقل حيث ارتفعت بنسبة 120٪ بسبب الحظر والحصار على بلادنا وكذا ارتفاع أجور النقل الداخلي وزيادة الرسوم الجمركية بسبب انخفاض سعر العملة المحلية أمام الدولار في البنك المركزي.
- الرسالة الثانية تعقيبيه على رسالتنا التي حررت بتاريخ 2015/8/31م أي قبل توقيع العقد إننا ملتزمين بما ورد في الوثيقة لفترة التوريد ومتضمنة أنه في حال استمرار الوضع القائم في البلاد بسبب العدوان واغلاق السفارة وعدم اصدار الفيز والغاء الرحلات إلى لبنان (يتم تكليف المهندسين بزيارة شركتنا لمعاينة نموذج الكاتم الموجود في شركتنا لغرض المعاينة فقط وتقديم التوصيات لأنه سوف يكون بنفس نموذج الكاتم) واما ما يخص التدريب بعد التوريد فإننا سوف نقوم بتدريب المهندسين بمقر شركتنا.

4) تم رفض طلبنا والزامنا بتنفيذ الفحص المصنعي في بلد المنشأ حسب ما ورد في الوثيقة ، وبعد فتح الأجواء والمطار أمام المسافرين بعد إغلاق دام لأربعة أشهر بدورنا قمنا بتحرير ثلاثة رسائل الى شركة يمن موبايل مضمونها سرعة تجهيز وثائق السفر لمهندسيها وتسليمها لنا لاستكمال إجراءات سفرهم للمعاينة والفحص وتقديم التوصيات ولم يتم موافاتنا بالجوازات وكانت أول رسالة بتاريخ 2015/12/27م ، وكانت الرسالة الثانية بتاريخ 2016/2/2م ولم نتلقى أي تجاوب ، ونتيجة لهذا التأخير ترتبت علينا فوائد للبنك كوننا أخذنا تسهيل بنكي لاستكمال عملية الشراء والتوريد والمتسبب في هذا التأخير ولمدة تزيد عن خمسة أشهر هي شركة يمن موبايل ، وفي تاريخ 2016/3/27م قمنا بتحرير الرسالة الثالثة لنفس الموضوع بالإسراع لتسليمنا جوازات المهندسين لعمل فيز السفر بعد ابلاغنا الأخير من شركة (Perkins) بأن المولدات سوف تنتهي ضمانتها المصنعية حيث وتم شرائها وحجزها من بداية عام 2015م وفي أدنى هذه الرسالة وجه المدير التنفيذي لشركة يمن موبايل للأخ / مدير الموارد البشرية بمتابعة الجانب الفني مالم يتم الرفع بإلغاء بند الفحص المصنعي من العقد ، وبعد هذا التوجيه لم يصلنا أي رد بهذا الخصوص.

5) وفي تاريخ 2016/4/6م قمنا بتحرير رسالة أخرى لشركة يمن موبايل مضمونها بأننا على أتم الاستعداد بتوريد عينه من المولدات عبر الجو لمعاينتها وفحصها مع العلم بأن هذا الاجراء سيزيد من التكاليف والمصاريف على شركتنا ووجه في هذه الرسالة المدير التنفيذي لشركة يمن موبايل لمدير المشتريات لإجراءاتكم والرفع بالموضوع بحسب الأولويات السابقة وحسم الموضوع بصورة عاجلة.

6) قمنا بتحرير رسالة للشركة برقم (875) بتاريخ 2016/4/27م مضمونها بأننا على استعداد بتوريد عدد (2) مولدات كهربائية لمقر الشركة لمعاينتها وفحصها من قبل مهندسيها والعينتين خاصة بالمناقصتين رقم 2014/17 و 2015/14 بعد شحنها عبر الطيران جوا وفي أنا واحد ، تم اشعارنا بالموافقة على ذلك بتاريخ 2016/6/11م أي بعد شهرين من توجيه رسالتنا لهم بهذا الخصوص ، حيث كان التعامل من قبل شركة يمن موبايل يمر ببطيء شديد جدا والفوائد البنكية تتراكم علينا.

7) في تاريخ 2016/5/25م تم اشعارنا بالموافقة على توريد عينه للفحص والمعاينة وتقديم التوصيات ، وبدورنا قمنا بإرسال العينات جوا عبر الاردن من لبنان لكن تم رفض شحنها من الاردن إلى اليمن بحجة دواعي أمنية من قبل السلطات الاردنية وتم إعادتها إلى لبنان .. حيث وهذه العملية كلفتنا ما يقارب خمسة ألف دولار مقابل شحن المولدات من لبنان إلى الاردن ومن ثم إعادتها إلى لبنان وذلك حرصا منا على الإسراع في التوريد وعدم تراكم الفوائد البنكية علينا.

8) في تاريخ 2016/8/23م قمنا بتوريد العينتين إلى مخازن الشركة لغرض فحصها فقط وما مدى نجاحها على الحمل في التشغيل المستمر على ارتفاع عن سطح البحر بنسبة 2400 قدم وتقديم أي

توصيات يتوجب علينا عملها كونها عينه فقط ، وقد قام الأخوة المهندسين التابعين لشركة يمن موبايل والمهندس التابع لشركتنا بفحص المولد.

9) تم اشعارنا بنتيجة الفحص للمولدين الخاص بالمناقصة بالمذكره بتاريخ 2016/10/30م اشعرونا فيها بقرار لجنة المناقصات برفض العينه الخاصة بالمناقصتين ولم يتم مراسلتنا بأن نقوم بتوريد عينه أخرى للفحص ، وقد قمنا بدورنا بمراسلة الوكيل لشركة بركنز في لبنان والذي بدوره قام بمراسلة شركة بركنز العالمية وأبلغهم عن سبب أخفاق المحرك عند 7.8 كيلو وات على ارتفاع 2400 قدم عن سطح البحر وأفادونا بان المحرك بهذه القدرة وهذا الارتفاع عن سطح البحر يعتبر (fual lood) أي يعمل بكامل قدرته الكهربائية.

10) وبتاريخ 2016/10/17م قمنا بتحرير مذكرة برقم (929) طالبنا فيها إيضاح الأسباب التي أدت لرفض العينات دون إبداء الأسباب الفنية ونوهنا في طي هذه الرسالة استعدادنا بحل الاشكاليات الفنية إذا كان هناك أي تعديل مطلوب استبداله في المواصفات للعينتين الخاصة بالمناقصتين ، وبعد أكثر من شهر من استلام رسالتنا هذه تم الرد علينا بمذكرة رقم (3110) بتاريخ 2016/11/20م وضحوا فيها أسباب رفض العينات وفي آنا واحد أقروا باستكمال الاجراءات القانونية ومصادرة ضمان الأداء وهذا جور واجحاف في حقنا .

11) ولكون العينتين تم توريدها لغرض فحصها فقط وتقديم التوصيات التي يجب علينا عملها مع التزامنا بتوريد ما تم التعاقد عليه وبنفس المواصفات كاملة وبحذافيرها ، فإن السبب الأول والأخير راجع إلى عدم إرسال المهندسين إلى لبنان لغرض المعاينة وتقديم التوصيات التي تتوجب علينا من قبل شركة يمن موبايل ومماطلتهم تسليمنا وثائق سفر مهندسيهم لأكثر من خمسة أشهر .

12) قمنا بعمل مذكرة بأننا سوف نقوم بتوريد المولدات الخاصة بالمناقصة رقم 2014/17 لعدد 65 مولد بنفس مواصفات المولدات الخاصة بالمناقصتين رقم 2015/14 و 2016/4 لحسن أداءها بموجب اقتراح وتأييد المهندسين لكن تم رفض طلبنا وعدم موافقة اللجنة ، وتم عمل أكثر من مذكرة بأننا سوف نتحمل الفارق في السعر كون السعر يوجد فيه فارق كبير وذلك لحرصنا على التعامل المستقبلي وبشفافية تحملنا هذه الفوارق في الأسعار .

13) بعد ذلك قمنا بعمل مذكرة بتاريخ 2016/11/22م نطلب فيها عدم مصادرة الضمان وعدم الغاء العقد كون العينه تم توريدها على أساس تلافي التعديلات والعمل بالتوصيات المقترحة من قبل المهندسين ، لكن تبين اصرارهم على الغاء العقد وإعادة الضمان ، وقمنا بعمل شكوى إلى الهيئة العليا للمناقصات متضمنه تظلمنا لهذا الاجراء التعسفي في حقنا الذي لم يراع قانون الطوارئ بسبب العدوان الغاشم على بلادنا .

وبناءً على التظلم قامت الهيئة العليا للمناقصات بمخاطبة شركة يمن موبايل بأن يتم حل الموضوع وديا وبما يحفظ حقوق الطرفين وأنهم الجهة المعنية (يمن موبايل) والرد على الهيئة خلال عشره ايام لكن لم يتم التجاوب مع الهيئة.

(ب): أما بشأن العقد الخاص بالمناقصة رقم (2015/14) الخاص بشراء وتوريد عدد (40) مولد كهربائي قدرة 12.5 KVA، فقد تضمنت عريضة التظلم من قبل الشركة الشاكية ما يلي:

1) تم توقيع العقد مع شركة يمن موبايل بتاريخ 2016/4/30م الخاص بالمناقصة رقم 2015/14 والخاصة بشراء وتوريد عدد (40) مولد كهربائي بقدرة 12.5KVA بنفس الشروط والبنود مع اختلاف في القدرة فقط ، وقد قمنا بتوريد العينة إلى شركة يمن موبايل لفحصها من قبل المهندسين وذلك لعدم ارسال المهندسين إلى لبنان ، وتم وصول العينة إلى مخازننا ومن ثم توريدها إلى شركة يمن موبايل للفحص وعمل توصيات بما يلزم علينا القيام به قبل عملية التوريد ، وبعد الفحص وحسن أداءها تم

عمل توصيات نقوم بعملها أثناء عملية التجميع نظرا لعدم ارسال المهندسين بموجب ما ورد بالعقد ولعمل التوصيات قبل التوريد .

2) بعد استيعاب توصيات الجهة وبعد استكمال تجميع المولدات قمنا بشحن المولدات عن طريق البحر إلى الحديدة ولكن تم رفض دخول الباخرة إلى الموانئ اليمنية من قبل دول العدوان الغاشم وتم إرجاع الباخرة إلى جيبوتي وتفريغ الحاويات في جيبوتي وبعدها تم إعادة شحنها إلى ميناء صلاله بسلطنة عمان وتكلفنا غرامات وأجور شحن مرة أخرى وبعد وصولها إلى ميناء صلاله تم انزال المولدات من الحاويات إلى ناقلات برا من صلاله إلى منفذ شحن بمحافظة المهرة وتم جمركتها في المنفذ وبعد وصولها إلى مأرب تم احتجازها بذريعة جمركتها مرة أخرى وتم الأفراج عنها بعد جمركتها بحوالي عشرون يوما محتجزة بحجة أن المولدات بهذه القدرة خاصة بشركات الاتصالات وإنها تتبع شركة يمن موبايل و MTN التي تدعم أنصار الله ولا يسمح بدخولها بتاتا حتى في ميناء المنطقة الحرة بعدن بنفس التعسف ، وبعد الأفراج عنها تم خروجها من مأرب وتم وصولها إلى رقابة حرف سفيان بمحافظة عمران وتم جمركتها للمرة الثالثة مما كلفنا حوالي 18.000$ رسوم إضافية لم تكن في الحسبان وكذلك 6.000$ أجور إعادة شحن الحاويات إلى ميناء صلاله بسلطنة عمان التي كان من المتوجب وصولها إلى ميناء الحديدة واستمرت عملية الشحن حتى وصولها إلى صنعاء حوالي خمسة أشهر .

3) نتفاجأ (بتكريمنا) بما نعانيه من متاعب وصعوبات في التوريد في ظل العدوان بإلغاء العقود الثلاثة دون مراعاة (قانون الطوارئ واحكامه)ودون معرفة أسباب التأخير علما بأنه قد تم تزويدهم بمراسلات ووثائق الشحن لكن دون جدوى ، مع العلم بأن المولدات كان لها أكثر من ثلاثة أشهر موجوده في المخازن وتم ابلاغهم بأكثر من رساله بأن البضاعة وصلت وسوف يتم تسليمها لهم وقد أفادوا بأنه سوف يتم ابلاغنا بموعد تسليم المولدات لمخازن يمن موبايل لكن دون جدوى بحجة إلغاء العقود.

4) تم ابلاغنا بأنه عقد اجتماع بين المدير التنفيذي ومدير المشتريات لشركة يمن موبايل بعد أن وصلت رسالتنا المتضمنة وصول المولدات وأقروا بشراء عدد 40 مولد بالشراء المباشر ، وعلى أساس أن يتم النزول لأخذ عرض سعر منا بالشراء المباشر بدلا عن العقد واضافة قيمة الضمان على السعر الخاص بالشراء المباشر وبعد ذلك تم نزول مندوب من شركة يمن موبايل بطلب عرض سعر من عدة شركات منها شركتنا وتم تزويده بهذا السعر ، وتفاجأنا عند استفسارنا منهم أفادوا بأن عرض سعرنا مرتفع وأنه لا يخص العقد الخاص بالمناقصة رقم 2015/14 وانه شراء مباشر ليس له أي علاقة بالعقد ، وعند طلبنا توضيح اسباب استبعادنا أفادونا بأن المولدات غير مطابقة للتوصيات التي تم التوصية بها من قبل المهندسين وتم ربط الموضوع بالمناقصة رقم 2015/14 ويتضح لنا أن هناك ازدواجية بربط موضوع الشراء المباشر بالعقد المذكور ويتضح لكم أنهم متعمدين الإضرار بنا بصورة مباشرة بكل ما أوتوا من قوة وبنفس الطريقة التي حصلت عند الشراء المباشر عدد 30 مولد حيث وكان سعرنا أقل من الموردين الذين تم إرسائها عليهم بفارق 60.000$ مع إنها كانت مطابقة للمواصفات.

(ج)- أما بشأن العقد الخاص بالمناقصة رقم (2016/4) الخاص بشراء وتوريد عدد (80) مولد كهربائي قدرة 15 KVA، فقد تضمنت عريضة التظلم من قبل الشركة الشاكية ما يلي:

- تم توقيع العقد مع شركة يمن موبايل بتاريخ 2016/8/23م الخاص بالمناقصة رقم 2016/4 والخاصة بشراء وتوريد عدد (80) مولد كهربائي بقدرة 15KVA ، وتلقينا رساله من شركة يمن موبايل مفادها توجيهنا بما يلزم بتوريد المولدات دفعه واحده أو دفعتين لأنه سوف يتم شحنها إلى عدن على دفعتين نظرا للتوقف والتشكيك بأن المولدات تتبع شركة يمن موبايل أو MTN

ويتم توقيفها وعدم جمركتها متحججين بأنها ضد الشرعية وتدعم أنصار الله ، والدفعة الثانية يتم شحنها عبر سلطنة عمان ومنها برا لكن لم يتم الرد بحجة الغاء العقود .

- وفي الأخير نود إحاطتكم بأننا ملتزمين بتوريد ما تم التوقيع عليه في العقود وجميع البنود المذكورة لمواصفات المحرك والدينمو ما عدى اختلاف الـAVR لأن الشركة المصنعة للدينمو افادة بأن هذه النوعية غير مناسبة مرفق لكم صورة الرسالة الرسمية من الشركة المصنعة للدينمو وتم تزويد شركة يمن موبايل بهذه الرسالة (النسخة الأصلية) وقد أرفقناها لكم طي رسالة التظلم التي رفعناها لكم ، وكذلك أرفقت لكم مع أوليات شركة يمن موبايل .

ثانيا: بعد استلام الشكوى، وجهت الهيئة مذكرة إلى الجهة المشكو بها برقم (436) وتاريخ 2017/10/29م تضمنت التوجيه بايقاف الإجراءات والرد على الشكوى وموافاة الهيئة العليا باوليات المناقصة خلال سبعة أيام عمل من تاريخ استلام مذكرة الهيئة.

وبناء على ذلك، ردت الجهة بمذكرة رقم (3231) وتاريخ 2017/11/15م تضمنت الرد والتوضيح بشأن الشكوى حول العقود الثلاثة المذكورة آنفا وكان الرد كالتالي:

(أ) – الرد بشأن المناقصة رقم (2014/17) :

1. تم توقيع العقد مع المورد بتاريخ 2015/12/29م وكان من ضمن شروط العقد ما يلي:
   - فترة التوريد أربعة أشهر تبدأ من تاريخ اعتماد العينة من قبل مهندسي شركة يمن موبايل.
   - أن يكون الفحص المصنعي لعينة المولدات الكهربائية وكذلك التدريب في بلد المنشأ حيث وقد تم ترسية المناقصة على المورد بإجمالي مبلغ 611,000 دولار أمريكي وتضمن المبلغ تكاليف الفحص المصنعي والتدريب في بلد المنشأ بحسب العطاء المقدم من المورد وبحسب شروط وثيقة المناقصة.
2. وردت إلينا مذكرة من المورد رقم (بدون) بتاريخ 2015/10/26م تضمنت المطالبة بما يلي:
   - تكليف مهندسي شركة يمن موبايل لمعاينة وفحص نموذج للكاتم الموجود في مقر شركة سمارت باور بسبب استمرار الوضع القائم في البلاد نتيجة العدوان وإغلاق السفارات وعدم إصدار فيز سفر وإلغاء الرحلات إلى لبنان وتوقف حركة الطيران إليها.
   - تنفيذ التدريب في المقر الرئيسي لشركة سمارت باور في صنعاء.
   - إذا كان هناك أي تأخير في فترة التوريد بسبب الظروف التي تمر بها البلاد فلا يتحمل المورد أي غرامات تأخير.
   - أن تكون عملة الدفع هي الدولار الأمريكي عند سداد مستحقات المورد وذلك لعدم استقرار سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي. (مرفق رقم 2).
3. تم عرض طلبات المورد التي تضمنتها المذكرة المشار إليها أعلاه في النقطة رقم (2) على لجنة المناقصات في جلستها رقم 2015/37 بتاريخ 2015/11/10م وتم اتخاذ القرار التالي:
   - إلزام المورد بتنفيذ الفحص المصنعي في بلد المنشأ بحسب وثيقة المناقصة.
   - إلزام المورد بتنفيذ التدريب في بلد المنشأ بحسب وثيقة المناقصة.
   - إلزام المورد بفترة التوريد بحسب وثيقة المناقصة وفي حال كان هناك تأخير منطقي في فترة التوريد نتيجة لظروف قاهرة فيتم الرفع للجنة المناقصات بعد التوريد لإعفاء المورد من غرامات التأخير.
   - الموافقة على سداد مستحقات المورد بعملة الدولار الامريكي وذلك بإيداع المبلغ في حساب المورد لدى البنك.
4. تمت الموافقة من قبل المورد على قرار لجنة المناقصات المذكور أعلاه في النقطة رقم (3) وبناء عليه تم

توقيع العقد مع المورد بتاريخ 2015/12/29م.

5- وردت إلينا مذكرة من المورد رقم (بدون) بتاريخ 2016/04/06م تضمنت الإحاطة بأنه سيتم توريد عينة المولدات الكهربائية إلى اليمن بغرض فحصها من قبل مهندسي شركة يمن موبايل، وأنه سوف يتم احتساب أي تكاليف تفوق المصاريف التي حددت لفحص العينة على شركة يمن موبايل.

6- تم إشعار المورد في تاريخ 2016/04/25م بحسب قرار لجنة المناقصات رقم 2016/29 بتاريخ 2016/04/19م بالموافقة على توريد عينة الفحص للمولدات إلى المركز الرئيسي لشركة يمن موبايل، والموافقة على سداد أو خصم أي فوارق بين التكلفة الفعلية لتوريد العينة والتكلفة المحتسبة في العقد لحضور مهندسي يمن موبايل الفحص المصنعي في بلد المنشأ.

7- قام المورد بتوريد عينة الفحص إلى مخازن شركة يمن موبايل في تاريخ 2016/08/23م، وتم فحص عينة المولدات من قبل لجنة فحص فنية متخصصة من المهندسين لدى شركة يمن موبايل وتم رفع تقرير تفصيلي بنتيجة الفحص في تاريخ 2016/09/03م.

8- تم إشعار المورد بنتيجة فحص عينة المولدات وسحب العينة أكثر من مرة، المذكرة الأولى في تاريخ 2016/09/18م والمذكرة الثانية في تاريخ 2016/10/30م والمذكرة الثالثة في تاريخ 2016/11/19م وذلك بناءً على تقرير لجنة فحص عينة المولدات الذي أوصت فيه برفض عينة المولدات المقدمة من المورد وعدم قبولها وذلك نظرا لإخفاق عينة الفحص الموردة في تلبية المواصفات الفنية والمتطلبات التي حددتها وثيقة المناقصة والعقد الموقع مع المورد.

حيث لم يتم مصادرة الضمان التنفيذي الخاص بالمناقصة وبانتظار توريد عينة أخرى من المولدات بنفس المواصفات المطلوبة في وثيقة المناقصة وفي العقد.

9- رغم مشاركة المورد في فحص عينة المولدات، وردت إلينا مذكرة من المورد تحمل الرقم (929) بتاريخ 2016/10/17م طلب فيها إيضاح الأسباب التي أدت إلى رفض عينة المولدات وموافقته على حل الإشكاليات والمخالفات الموجودة في العينة التي تم فحصها وأنه سيقوم باستبدال العينة بعينة أخرى ذات قدرة تتناسب مع المواصفات الفنية المطلوبة لتلبية احتياج شركة يمن موبايل بنفس المواصفات المطلوبة في مناقصات أخرى في حين أنها تختلف عن المواصفات الفنية المحددة في وثيقة المناقصة محل الموضوع.

10- من خلال ما ورد في مذكرة المورد المشار إليها أعلاه في النقطة رقم (9) يتضح اعتراف المورد بأن عينة المولدات الموردة من قبله مخالفة للمواصفات الفنية المطلوبة التي تم طلبها في وثيقة المناقصة وفي العقد وعدم مقدرته على توريد المولدات التي تم التعاقد عليها بنفس المواصفات المطلوبة، كما يتضح محاولة المورد تغيير المواصفات الفنية للمناقصة والإخلال بقانون المناقصات والمزايدات رقم (23) لسنة 2007م بغرض كسب العقد بأي طريقة كانت.

11- تم موافاة المورد بالأسباب الفنية لرفض عينة المولدات بموجب مذكرة رقم (3110) بتاريخ 2016/11/20م، كما تم إشعاره بقرار لجنة المناقصات رقم 2016/62 بتاريخ 2016/11/08م والذي تضمن استكمال الإجراءات القانونية بحسب العقد بما فيها مصادرة ضمان الأداء.

12- وردت إلينا مذكرة من المورد تحمل الرقم (945) وتاريخ 2016/11/22م وتم تسليمها إلينا بتاريخ 2016/11/27م تضمنت إصرار المورد على توريد عينة أخرى من المولدات مخالفة للمواصفات الفنية المطلوبة في وثيقة المناقصة ومخالفة للعقد.

كما تضمنت مذكرة المورد توضيح بارتفاع درجة حرارة المولد عند أحمال 7.5 كيلو وات، بينما ورد في تظلم المورد المقدم إليكم بأن ارتفاع درجة حرارة المولد كانت عند أحمال 7.9 كيلو وات، وهذا تناقض واضح في كلام المورد.

13- نظرا لقيام المورد برفع تظلم إلى شركة يمن موبايل بشأن مصادرة ضمان الأداء، فقد رأت لجنة المناقصات بالشركة في جلستها رقم 2016/77 بتاريخ 2016/12/27م إلغاء العقد الموقع مع المورد وإعادة الضمان الذي تم مصادرته بموجب قرارات اللجنة السابقة نظرا للظروف الحالية التي تمر بها البلاد وتأثيرها على الأعمال التجارية في البلد وتعاونا مع المورد في عدم تحقيق أي خسارة.

14- تم مراسلة المورد بإشعار رسمي بما تضمنه قرار لجنة المناقصات المذكور أعلاه في النقطة رقم (13)، إلا أنه رفض استلام الإشعار، كما أن جهاز الفاكس الخاص بالمورد معطل بحسب إفادة المورد.

15- تم عمل شيك للمورد بمبلغ الضمان الذي تم مصادرته لإعادة المبلغ للمورد إلا أن المورد رفض استلامه وظل الشيك لدينا حتى أنتهى تاريخ استحقاقه.

16- قام المورد باستلام الإشعار الخاص بإلغاء العقد وإعادة الضمان المصادر بتاريخ 2017/03/05م حيث ذكر في الاستلام تحفظه على إلغاء العقد مبررا ذلك بأنه بموجب العقد يتم فحص العينة في بلد التصنيع، على الرغم من أن المورد نفسه هو من طلب أكثر من مرة إلغاء الفحص المصنعي وتوريد عينة المولدات ليتم فحصها في مقر شركة سمارت باور في صنعاء.

17- وردت إلينا مذكرة من المورد تحمل الرقم (205) وتاريخ 2017/03/04م وتم تسليمها إلينا في تاريخ 2017/03/05م تضمنت إصرار المورد على توريد عينة أخرى من المولدات مخالفة للمواصفات الفنية المطلوبة في وثيقة المناقصة وفي العقد، كما تضمنت إشعارنا بأنه سيتم توريد عينة المولدات بمواصفات أخرى مطلوبة في مناقصات أخرى ومخالفة لما تم طلبه ومخالفة لما تم التعاقد عليه في هذه المناقصة، وبناء عليها تم إشعار المورد بالتأكيد على قرارات لجنة المناقصات بإلغاء العقد وإعادة ضمان الأداء الذي تم مصادرته.

18- تم مراسلة المورد بمذكرة رقم (514) بتاريخ 2017/03/29م لإشعاره بسحب عينة المولدات المرفوضة من مخازن شركة يمن موبايل، إلا أن المورد رفض بتاتا استلام المذكرة.

19- وردت إلينا مذكرة من المورد تحمل الرقم (232) بتاريخ 2017/04/01م تضمنت أيضا إصرار المورد على توريد عينة أخرى من المولدات مخالفة للمواصفات الفنية المطلوبة في وثيقة المناقصة وفي العقد، كما تضمنت إشعارنا بأنه سيتم توريد عينة المولدات بمواصفات مخالفة لما تم طلبه ومخالفة لما تم التعاقد عليه.

20- نظرا لقيام المورد بالتحفظ على إلغاء العقد، ورفضه استلام المذكرة الخاصة بسحب عينة المولدات من مخازن يمن موبايل، ونظرا لإصرار المورد على توريد عينة أخرى من المولدات مطلوبة في مناقصات أخرى ومخالفة للمواصفات الفنية المطلوبة التي تم التعاقد عليها، وإشعارنا بأنه سيتم توريد عينة مولدات مخالفة للمواصفات مع العلم بأن العينات المقدمة من المورد في المناقصات الأخرى هي أيضا غير مقبولة وغير مطابقة للمواصفات الفنية وتم إشعار المورد بذلك.

21- ونظرا لرفض المورد استلام الشيك الخاص بإعادة الضمان الذي تم مصادرته، فقد رأت لجنة المناقصات في جلستها رقم 2017/19 بتاريخ 2017/03/25م في شركة يمن موبايل التأكيد على قرارات لجنة المناقصات السابقة بإلغاء العقد مع المورد وإلغاء الشيك المحرر بإسم المورد وإعادة مصادرة ضمان الأداء بشكل نهائي وإغلاق الملف، وتم إشعار المورد بذلك.

(ب) – الرد بشأن المناقصة رقم (2015/14) :

1. تم توقيع العقد مع المورد بتاريخ 2016/04/30م وكان من ضمن شروط العقد ما يلي:
   - فترة التوريد ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ اعتماد العينة من قبل مهندسي شركة يمن موبايل.
   - أن يكون الفحص المصنعي لعينة المولدات الكهربائية وكذلك التدريب في بلد المنشأ حيث وقد تم

ترسية المناقصة على المورد بإجمالي مبلغ 446,000 دولار أمريكي وتضمن المبلغ تكاليف الفحص المصنعي والتدريب في بلد المنشأ بحسب العطاء المقدم من المورد وبحسب شروط وثيقة المناقصة.

2. وردت إلينا مذكرة من المورد رقم (875) بتاريخ 2016/04/27م تضمنت الإحاطة بأنه سيتم توريد عينة المولدات الكهربائية إلى اليمن بغرض فحصها من قبل مهندسي شركة يمن موبايل، وأنه سيتم شحنها في آن واحد مع عينة المناقصة السابقة الخاصة بشراء وتوريد عدد (65) مولد كهربائي.
3. تم عرض مذكرة المورد المشار إليها في الفقرة رقم (2) على لجنة المناقصات في جلستها رقم 2016/32 المنعقدة بتاريخ 2016/05/17م والذي وافقت على طلب المورد بتوريد عينة الفحص للمولدات إلى المركز الرئيسي لشركة يمن موبايل، والموافقة على سداد أو خصم أي فوارق بين التكلفة الفعلية لتوريد العينة والتكلفة المحتسبة في العقد لحضور مهندسي يمن موبايل الفحص المصنعي في بلد المنشأ، وتم إشعار المورد بذلك في تاريخ 2016/06/11م.
4. قام المورد بتوريد عينة الفحص إلى مخازن شركة يمن موبايل في تاريخ 2016/08/23م، بعد فترة شهرين ونصف تقريبا من تاريخ إشعار المورد بالموافقة على توريد العينة إلى مخازن يمن موبايل ليتم فحصها مع العلم بأن الفترة المتعاقد عليها لتوريد الكمية بالكامل هي ثلاثة أشهر من تاريخ قبول العينة، وتم فحص عينة المولدات التي تم توريدها من قبل لجنة فنية متخصصة من المهندسين لدى شركة يمن موبايل وتم رفع تقرير تفصيلي بنتيجة الفحص في تاريخ 2016/09/03م.
5. تم عرض تقرير لجنة الفحص المشار إليه في الفقرة السابقة رقم (4) على لجنة المناقصات وتم مناقشته من قبل اللجنة في جلستها رقم 2016/45 المنعقدة بتاريخ 2016/09/25م حيث وافقت لجنة المناقصات على المقترح الثاني المرفوع في تقرير لجنة الفحص والذي ينص على قبول عينة وحدة التوليد على أن يتم إلتزام المورد باستيفاء الشروط والمواصفات الفنية والتوصيات الواردة في تقرير لجنة التحليل وتجاوز المخالفات الواردة في تقرير لجنة الفحص، وعلى أن يقوم المورد بتوريد عينة بعد التعديلات المطلوبة وذلك قبل توريد الكمية المتعاقد عليها.
6. تم إشعار المورد بما تضمنه قرار لجنة المناقصات المذكور أعلاه في الفقرة رقم (5) والخاص بنتيجة فحص عينة المولدات بموجب مذكرة رقم (3001) بتاريخ 2016/11/08م حيث تضمنت المذكرة كافة الملاحظات والمخالفات التي وردت في العينة الموردة من قبل المورد وإشعاره بتوريد عينة اخرى من المولدات بعد تلافي تلك المخالفات.
7. تم إشعار المورد في تاريخ 2017/03/14م بموجب مذكرة رقم (890) بأنه لم يتم توريد العينة المعدلة حتى تاريخ المذكرة رغم مرور فترة أكثر من 4 أشهر بينما الفترة المتعاقد عليها لتوريد الكمية بالكامل هي فقط 3 أشهر وأنه سيتم البدء باتخاذ الإجراءات القانونية بحسب العقد، حيث تم استلام الإشعار من قبل المورد وتم تدوين استلامه على صورة الإشعار وتدوين ملاحظة أنه سيتم توريد الكمية كاملة رغم مخاطبتنا للمورد بأنه يتم توريد عينة واحدة فقط بعد تعديل الملاحظات والمخالفات قبل توريد الكمية بالكامل.
8. تعاونا من شركة يمن موبايل مع المورد وتقديرا للظروف الإستثنائية التي تمر بها البلاد، فقد تم منح المورد فترة 7 أشهر تقريبا إبتداءً من تاريخ إشعاره في 2016/11/08م بتعديل وتلافي الملاحظات والمخالفات التي وردت في العينة السابقة وحتى تاريخ 2017/05/28م وذلك لتوريد فقط عينة المولدات بعد تعديل وتلافي تلك الملاحظات والمخالفات إلا أنه لم يتم توريد العينة المعدلة رغم مخاطبتنا له وتذكيره خلال تلك الفترة بأنه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحسب العقد إذا لم يتم توريد العينة المعدلة من المولدات، على الرغم من أن فترة التوريد الأصلية للكمية كاملة بحسب العقد هي فقط 3 أشهر.

9. في تاريخ 2017/05/28م وبعد مرور فترة 7 أشهر كفترة توريد لعينة المولدات المعدلة والمشار إليها أعلاه في الفقرة السابقة رقم (8) ولأن المورد لم يلتزم بشروط والتزامات العقد ولم يتجاوب مع الإشعارات المرسلة له ومخاطبتنا له بسرعة توريد عينة المولدات المعدلة نظرا لمرور فترة 7 أشهر من تاريخ إشعاره بتلافي المخالفات، ولأن المورد يصر على توريد الكمية بالكامل قبل توريد العينة المعدلة.. قررت لجنة المناقصات في جلستها رقم 2017/34 إلغاء العقد الموقع مع المورد ومصادرة ضمان الأداء بحسب العقد والمراسلات اللاحقة مع المورد.
10. في تاريخ 2017/06/05م تم إشعار المورد بما تضمنه قرار لجنة المناقصات رقم 2017/34 بتاريخ 2017/05/28م المشار إليه في الفقرة السابقة رقم (9) بإلغاء العقد ومصادرة ضمان الأداء.
11. في تاريخ 2017/07/03م وردت إلينا مذكرة من المورد تحمل الرقم (7/410) تضمنت رد من المورد على مذكرة يمن موبايل المرسلة للمورد في تاريخ 2016/11/08م بخصوص تلافي المخالفات التي ظهرت في عينة المولدات التي تم توريدها من قبل المورد، أي أن رد المورد على مذكرة يمن موبايل جاء بعد مرور فترة 8 أشهر من تاريخ إشعاره بتلافي المخالفات، وبعد مرو أكثر من شهرين على إشعاره بإلغاء العقد ومصادرة ضمان الأداء، حيث تضمنت مذكرة المورد إفادة واعتذار عن المخالفة التي وردت في موديل منظم الجهد AVR حيث يفيد المورد بأن موديل منظم الجهد المذكور ورد في عرضه عن طريق الخطأ.
12. في تاريخ 2017/08/05م وبعد مرور فترة 9 أشهر من تاريخ إشعار المورد بالملاحظات والمخالفات المطلوب تلافيها في عينة المولدات المطلوب تقديمها للفحص، وردت إلينا مذكرة من المورد تحمل الرقم (29888) تضمنت الإحاطة بأن المولدات الخاصة بالمناقصة قد وصلت إلى صنعاء ويطلب فيها المورد استلام المولدات واستكمال إجراءات الفحص والتوريد.
13. تم عرض مذكرة المورد المشار إليها في الفقرة السابقة رقم (12) على لجنة المناقصات في جلستها رقم 2017/44 المنعقدة بتاريخ 2017/08/06م وتم الاعتذار عن طلب المورد والتأكيد على العمل بقرارات لجنة المناقصات السابق الخاص بإلغاء العقد ومصادرة ضمان الأداء.
14. في تاريخ 2017/08/20م تم إشعار المورد بما تضمنه قرار لجنة المناقصات رقم 2017/44 بتاريخ 2017/08/06م المشار إليه في الفقرة السابقة رقم (12) بالاعتذار عن طلب المورد والتأكيد على العمل بقرارات لجنة المناقصات السابق الخاص بإلغاء العقد ومصادرة ضمان الأداء.

(ج) – الرد بشأن المناقصة رقم (2016/4):

1. تم توقيع العقد مع المورد بتاريخ 2016/08/23م وكان من ضمن شروط العقد ما يلي:
   - فترة التوريد ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ اعتماد العينة من قبل مهندسي شركة يمن موبايل.
   - في حال تعذر الفحص المصنعي في بلد المنشأ فيتم توريد عينة حية من المولدات إلى مخازن يمن موبايل خلال فترة أقصاها شهر من تاريخ توقيع العقد، أي كحد أقصى بتاريخ 2016/09/22م.
   - يتضمن العقد تكاليف التدريب لعدد 5 مهندسين من شركة يمن موبايل على أن يكون التدريب في بلد المنشأ، حيث وقد تم ترسية المناقصة على المورد بإجمالي مبلغ 952,152 دولار أمريكي وتضمن المبلغ تكاليف الفحص المصنعي والتدريب في بلد المنشأ بحسب العطاء المقدم من المورد وبحسب شروط وثيقة المناقصة إلا إذا تعذر الفحص المصنعي في بلد المنشأ فيتم توريد العينة إلى مخازن شركة يمن موبايل.
2. قام المورد بتوريد عينة الفحص إلى مخازن شركة يمن موبايل في تاريخ 2016/10/18م، أي بعد فترة شهرين من تاريخ توقيع العقد بتأخير شهر عن فترة توريد العينة المحددة في العقد بـ شهر واحد فقط من تاريخ توقيع العقد.

3. تم فحص عينة المولدات التي تم توريدها من قبل المورد إلى مخازن شركة يمن موبايل وتم الرفع بتقرير لجنة الفحص بتاريخ 2016/10/26م، والذي تضمن العديد من المخالفات والملاحظات في عينة المولدات التي تم فحصها.
4. تم عرض تقرير لجنة الفحص المشار إليه في الفقرة السابقة رقم (3) على لجنة المناقصات وتم مناقشته من قبل اللجنة في جلستها رقم 2016/62 المنعقدة بتاريخ 2016/11/08م حيث أقرت لجنة المناقصات مخاطبة المورد بإعادة توريد عينة أخرى من المولدات بعد استيعاب التعديلات الواردة في تقرير لجنة الفحص وعلى أن يتم تعديل العينة خلال شهر من تاريخه ما لم فسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية. (مرفق رقم 34).
5. تم إشعار المورد بما تضمنه قرار لجنة المناقصات المذكور أعلاه في الفقرة رقم (4) والخاص بنتيجة فحص عينة المولدات بموجب مذكرة رقم (3001) بتاريخ 2016/11/08م حيث تضمنت المذكرة كافة الملاحظات والمخالفات التي وردت في العينة الموردة من قبل المورد وإشعاره بتوريد عينة أخرى من المولدات خلال فترة أقصاها شهر من تاريخ الإشعار بعد تلافي تلك المخالفات.
6. في تاريخ 2017/03/14م وبموجب مذكرة رقم (889) وبعد انتظار المورد لفترة 4 أشهر لتوريد عينة أخرى من المولدات بعد تلافي المخالفات الواردة في تقرير لجنة الفحص، تم إشعار المورد بأنه لم يتم إلتزامه بتوريد العينة المعدلة خلال الفترة الممنوحة له والمحددة بشهر واحد فقط والذي تنتهي في 2016/12/19م وأنه سيتم البدء باتخاذ الإجراءات القانونية بحسب العقد، ومع ذلك التجاوز لم يتم اتخاذ أي إجراءات قانونية بحق المورد.
7. تم استلام الإشعار المشار إليه أعلاه في الفقرة السابقة رقم (6) من قبل المورد وتم تدوين استلامه على صورة الإشعار وتدوين ملاحظة أنه سيتم توريد الكمية كاملة رغم مخاطبتنا للمورد بأنه يتم توريد عينة واحدة فقط بعد تعديل الملاحظات والمخالفات قبل توريد الكمية بالكامل.
8. تم مراسلة المورد بمذكرة رقم (514) بتاريخ 2017/03/29م لإشعاره بسحب عينة المولدات المرفوضة من مخازن شركة يمن موبايل، إلا أن المورد رفض بتاتا استلام المذكرة.
9. تعاونا من شركة يمن موبايل مع المورد وتقديرا للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، فقد تم منح المورد فترة أكثر من 6 أشهر إبتداءً من تاريخ إشعاره في 2016/11/20م بتعديل وتلافي الملاحظات والمخالفات التي وردت في العينة السابقة وحتى تاريخ 2017/05/28م وذلك لتوريد فقط عينة المولدات بعد تعديل وتلافي تلك الملاحظات والمخالفات إلا أنه لم يتم توريد العينة المعدلة رغم مخاطبتنا له وتذكيره خلال تلك الفترة بأنه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحسب العقد إذا لم يتم توريد العينة المعدلة من المولدات، على الرغم من أن فترة التوريد الأصلية للكمية كاملة بحسب العقد هي فقط 3 أشهر.
10. في تاريخ 2017/05/28م وبعد مرور فترة أكثر من 6 أشهر كفترة توريد لعينة المولدات المعدلة والمشار إليها أعلاه في الفقرة السابقة رقم (9) ولأن المورد لم يلتزم بشروط والتزامات العقد ولم يتجاوب مع الإشعارات المرسلة له ومخاطبتنا له بسرعة توريد عينة المولدات المعدلة نظرا لمرور فترة أكثر من 6 أشهر من تاريخ إشعاره بتلافي المخالفات، ولأن المورد يصر على توريد الكمية بالكامل قبل توريد العينة المعدلة.. قررت لجنة المناقصات في جلستها رقم 2017/34 إلغاء العقد الموقع مع المورد ومصادرة ضمان الأداء بحسب العقد والمراسلات اللاحقة مع المورد.
11. في تاريخ 2017/06/05م تم إشعار المورد بما تضمنه قرار لجنة المناقصات رقم 2017/34 بتاريخ 2017/05/28م المشار إليه في الفقرة السابقة رقم (10) بإلغاء العقد ومصادرة ضمان الأداء.
12. في تاريخ 2017/07/03م وردت إلينا مذكرة من المورد تحمل الرقم (7/410) تضمنت رد من المورد على مذكرة يمن موبايل المرسلة للمورد في تاريخ 2016/11/08م بخصوص تلافي المخالفات التي ظهرت في

عينة المولدات التي تم توريدها من قبل المورد، أي أن رد المورد على مذكرة يمن موبايل جاء بعد مرور فترة 8 أشهر من تاريخ إشعاره بتلافي المخالفات، وبعد مرو أكثر من شهر على إشعاره بإلغاء العقد ومصادرة ضمان الأداء، حيث تضمنت مذكرة المورد إفادة واعتذار عن المخالفة التي وردت في موديل منظم الجهد AVR حيث يفيد المورد بأن موديل منظم الجهد المذكور ورد في عرضه عن طريق الخطأ.

ثالثا: تم إحالة الشكوى ورد الجهة مع المرفقات إلى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي، ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، رفع تقريره إلى مجلس إدارة الهيئة متضمنا الآتي:

(أ) – الملاحظات الخاصة بالمناقصة رقم (2014/17):

1. موضوع الخلاف يتعلق بإشكاليات رافقت ادارة العقد وبدأت حتى قبل توقيع العقد وتتحمل الجهة والمورد اسباب حدوث الخلاف بنسب متفاوته.
2. سبق وان تقدمت شركة سمارت باور بتاريخ 2017/5/9م بتظلم الى الهيئة بشأن مصادرة الضمان التنفيذي للمناقصة اعلاه من قبل شركة يمن موبايل وتم تحرير مذكره الى شركة يمن موبايل برقم (243) وتاريخ 2017/5/23م بوجوب حل الخلاف والتسويه بين الطرفين وفقا لاحكام قانون المناقصات والمزايدات رقم (23) لسنة 2007م ولائحته التنفيذية وللشروط التعاقدية وبما يحافظ على حقوق الطرفين وموافاه الهيئة العليا بما تم اتخاذه خلال فترة (10) ايام من بتاريخه ولم يتم الرد من قبل الشركة كما تم ابلاغ المورد شفهيا ومبكرا اختصارا للوقت باللجوء الى القضاء
3. الفتره الزمنيه ما بين تاريخ فتح المظاريف والتوقيع على العقد حوالي سنه بالمخالفه لنص الماده (187) من اللائحة التنفيذيه لقانون المناقصات والمزايدات التي تضمنت وجوب الانتهاء من اجراءات البت والتحليل في المناقصات خلال مده لاتتجاوز فترة سريان العطاءات المحدده في اعلان ووثيقة المناقصه حيث ورد في وثيقة المناقصه (القسم الثالث قائمة بيانات العطاء البند (16-1) ان فترة سريان العطاء (90) يوما
4. بموجب قرار لجنة المناقصات في شركة يمن موبايل بتاريخ 2016/4/19م تم اقرار الأتي :
   - الغاء حضور الفحص المصنعي الخارجي من جميع العقود الى ان تتحسن اوضاع البلاد
   - الموافقه على ان يقوم المورد بتوريد عينه من الفحص الى المركز الرئيسي للشركة
   - الموافقة على سداد أو خصم أي فوارق بين التكلفة الفعلية لتوريد العينة وتكاليف حضور مهندسيين يمن موبايل للفحص المصنعي في العقد.

تم اتخاذ القرار أعلاه بناءً على الحيثيات الآتية :

- رسالة المورد بتاريخ 2015/12/27م والتي تضمنت طلب جوازات سفر المهندسين المكلفين بالفحص المصنعي
- رسالة المورد التعقيبية بتاريخ 2016/3/12م والتي تضمنت طلب جوازات سفر المهندسين المكلفين بالفحص المصنعي
- رسالة المورد التعقيبية بتاريخ 2016/4/6م والتي طلب فيها بأنه سيقوم بتوريد العينه الخاضعة للفحص المصنعي عبر الجو وسوف يتم احتساب أي تكاليف تفوق المصاريف التي حددت لفحص العينة وذلك نظرا لعدم تسليم جوازات المهندسين الذين سيحضرون الفحص المصنعي

5. تم فحص العينه من قبل اللجنه المكلفة وتم رفع تقرير بنتيجة الفحص بتاريخ 2016/9/3م وبعد اخضاع عينه التوليد لعدد من الفحوصات الفنيه المطلوبة (فحص الاداء – فحص الوظائف – فحص التفتيش البصري) وخلصت لجنة الفحص الفنية الى مايلي :
   - وجود مخالفات فنية جوهرية في فحص الأداء
   - وجود مخالفات فنية جوهريه في الفحص البصري

- وجود مخالفات فنية في فحص الوظائف

وأوصت اللجنه رفض وعدم قبول وحدات التوليد الكهربائية وذلك لاخفاق عين الفحص المورد في تلبية المواصفات الفنية.

6. تمت مخاطبة الشركة الموردة بتاريخ 2016/9/18م برفض وعدم قبول وحدات التوليد الموردة وذلك لاخفاق عينة الفحص الموردة في تلبية المواصفات الفنية التي حددتها يمن موبايل مع سرعة سحب العينة المقدمه وسيتم استكمال الاجراءات القانونية بحسب العقد وتم التعقيب بتاريخ 2016/10/30م حيث تم استلام المذكره من قبل المورد وتحفظ على الاجراء المتخذ وماهي اسباب رفض العينه وكذلك تقرير المهندس حتى يتم الرد عليه حيث قامت شركة يمن موبايل بمخاطبته بالاسباب وذلك بموجب مذكرتهم رقم (3110) وتاريخ 2016/11/2م.
7. اقرت لجنة المناقصات بالجهة بتاريخ 2016/11/8م مصادرة ضمان الاداء نظرا لاخفاق المورد في تنفيذ بنود العقد.
8. قام المورد بتحرير مذكره الى شركة يمن موبايل بتاريخ 2016/11/22م تضمن طلب عدم مصادرة الضمان كون المولد عينة وسيتم تلافي أي تعديلات او توصيات من قبل المهندسين المعنيين بالفحص والتزامه بكل ماورد في العقد الموقع مع مقترح استبدال المولد بقدرة (12,5KVA) بدلا عن (10KVA)
9. بناء على ماورد من قبل المورد والاستماع الى الجانب الفني بأنه نظرالتأخر تنفيذ العقد منذ 2014م ونتيجة للاوضاع الحالية للبلاد وحيث يتم حاليا عمل احلال للمولدات قدرة(10KVA) بقدره اكبر من ذلك كما انها لاتلبي احتياجات الشركة عند الانتقال الى تقنية LET ونظرا لمرور فترة كبيره من تاريخ المناقصة قامت الشركة بشراء مولدات من السوق المحلي لتغطية الاحتياج اقرت لجنه المناقصات في الجهة بتاريخ 2016/12/27م الغاء العقد مع المورد واعادة الضمان الذي تم مصادرتة بموجب قرارات اللجنه السابقه وتم ابلاغ المورد بذلك بموجب مذكره بتاريخ 2017/3/5م.
10. تحفظ المورد (شركة سمارت باور) على قرار الغاء العقد كون المولد عينه وفي الامكان اجراء أي تعديلات عليها وانه بموجب العقد يتم الفحص في بلد التصنيع.
11. قام المورد بتحرير مذكرتين الى شركه يمن موبايل بتاريخ 2017/3/4م و 2017/4/1م تضمنت استعداده توريد مولدات بقدرة (12,5KVA) بدلا عن (10KVA) وبفس السعر الوارد في المناقصة.
12. اقرت لجنه المناقصات بتاريخ 2017/4/15م التأكيد على قراراتها السابقه بشأن مصادره الضمان التنفيذي والغاء العقد مع المورد.

(ب) – الملاحظات الخاصة بالمناقصة رقم (2015/14):

1. موضوع الخلاف يتعلق بشكاليات رافقت ادارة العقد وبدأت حتى قبل توقيع العقد وتتحمل الجهة والمورد اسباب حدوث الخلاف بنسب متفاوته.
2. بموجب قرار لجنة المناقصات في شركة يمن موبايل بتاريخ 2016/4/19م لوحظ انه تم اقرار مايلي :
   - الغاء حضور الفحص المصنعي الخارجي من جميع العقود الى ان تتحسن اوضاع البلاد
   - الموافقه على ان يقوم المورد بتوريد عينه من الفحص الى المركز الرئيسي للشركة
   - الموافقة على سداد او خصم او سداد أي فوارق بين التكلفة الفعلية لتوريد العينة وتكاليف حضور مهندسيين يمن موبايل للفحص المصنعي في العقد
3. قيام اللجنه المكلفة بفحص العينة ورفع تقرير بنتيجة الفحص بتاريخ 2016/9/3م وبعد اخضاع عينه التوليد لعدد من الفحوصات الفنيه المطلوبة (فحص الاداء – فحص الوظائف – فحص التفتيش البصري) خلصت لجنة الفحص الفنية الى مايلي :

- المقترح الاول : عدم قبول عينة وحدة التوليد بالمواصفات المقدمة
- المقترح الثاني: قبول عينة وحدة التوليد على ان تلتزم الشركة الموردة باستيفاء الشروط والمواصفات الفنية الواردة في تقرير لجنة التحليل وتجاوز المخالفات الواردة في تقرير لجنة الفحص

4- اقرت لجنة المناقصات بتاريخ 2016/9/25م الموافقه على المقترح الثاني والذي ينص على قبول عينة وحدة التوليد على ان يتم التزام الشركة الموردة باستيفاء الشروط والمواصفات الفنية والتوصيات الواردة في تقرير لجنة التحليل وتجاوز المخالفات الواردة في تقرير لجنة الفحص وتم ابلاغ الشركة بكافة الملاحظات على ان يتم توريد عينه بعد التعديل ليتم اخضاعها للفحص قبل توريد كمية المولدات.

5- تم تحرير مذكره الى الشركة بتاريخ 2017/3/14م تضمنت انه وبعد مرور (4) اشهر من تاريخ المخاطبه السابقة بالملاحظات على العينة المقدمة واذا لم يتم توريد عينة بعد التعديل حتى تاريخه فانه سيتم اتخاذ الاجراءات القانونية بحسب العقد.

6- عند استلام المورد للمذكره اعلاه افاد بأنه سوف يقوم بتوريد الدفعه كاملة على ان يتم الفحص بموجب التعديلات المقره من قبل لجنة الفحص.

7- اقرت لجنة المناقصات بتاريخ 2017/5/28م تكليف ادرة المشتروات بالغاء العقدين لشراء 40 مولد ومصادرة الضمانات البنكيه واستكمال الاجراءات بحسب العقد والمراسلات اللاحقة وتمت مخاطبة المورد بذلك بموجب مذكره بتاريخ 2017/6/5م.

8- بتاريخ 2017/8/5م قام المورد بمخاطبة شركة يمن موبايل بأن المولدات وقطع الغيار وصلت الى صنعاء وطلب تشكيل لجنة لاستلام وفحص المولدات.

9- اقرت لجنة المناقصات بتاريخ 2017/8/6م الاعتذار عن طلب المورد والعمل بقرار لجنة المناقصات السابق وتم ابلاغ المورد بذلك بتاريخ 2017/8/20م.

(ج) – الملاحظات الخاصة بالمناقصة رقم (2016/4):

1- موضوع الخلاف يتعلق بإشكاليات رافقت ادارة العقد وبدأت حتى قبل توقيع العقد وتتحمل الجهة والمورد اسباب حدوث الخلاف بنسب متفاوته

2- بموجب قرار لجنة المناقصات في شركة يمن موبايل بتاريخ 2016/4/19م تم اقرار الأتي :

- الغاء حضور الفحص المصنعي الخارجي من جميع العقود الى ان تتحسن اوضاع البلاد
- الموافقه على ان يقوم المورد بتوردي عينه من الفحص الى المركز الرئيسي للشركة
- الموافقة على سداد او خصم او سداد أي فوارق بين التكلفة الفعلية لتوريد العينة وتكاليف حضور مهندسيين يمن موبايل للفحص المصنعي في العقد

3- تم فحص العينه من قبل اللجنه المكلفة وتم رفع تقرير بنتيجة الفحص بتاريخ 2016/10/26م وبعد اخضاع عينه التوليد لعدد من الفحوصات الفنيه المطلوبة فقد خلصت لجنة الفحص الفنية الى عدد من المخلافات اهمها مايلي :

- الالتزام بتوريد محرك 404D-22G والملتزم بتوريده في المواصفات الفنية
- الالتزام بتركيب محرك بدء التشغيل بنفس الموديل والمواصفات الموضحه بوثائق المناقصة

وبعد عملية التعديلات وتنفيذ كافه التوصيات يجب ان تخضع المولدات الموردة للفحص النهائي لمطابقة المواصفات الفنية المقدمه بالعرض اقرت لجنة المناقصات بتاريخ 2016/11/8م مخاطبة المورد باعادة توريد

عينه اخرى بعد استيعاب التعديلات لوارده في تقرير لجنة المناقصات وخلال فترة شهر من تاريخه وتم ابلاغ المورد بذلك بتاريخ 2016/11/20م.

4. عند استلام المورد للمذكره اعلاه افاد بأنه سوف يقوم بتوريد الدفعه كاملة على ان يتم الفحص بموجب التعديلات المقره من قبل لجنة الفحص.
5. تم تحرير مذكره الى شركة سمارت باور من قبل شركة يمن موبايل بتاريخ 2017/3/29م بضرورة سحب عينات المولدات الموردة خلال فترة اسبوع من تاريخه.
6. اقرت لجنة المناقصات بتاريخ 2017/5/28م تكليف ادرة المشتروات بالغاء العقدين لشراء 80 مولد ومصادرة الضمانات البنكيه واستكمال الاجراءات بحسب العقد.

رأي المكتب الفني بشأن عقود المناقصات المذكورة أعلاه:

(أ) - عقد المناقصة رقم 2014/17:

- بعد دراسة ومراجعة وثيقة المناقصة والعقد والرسائل المتبادلة ورد الجهة على ماورد في التظلم ومع الاخذ بعين الاعتبار ان ادارة العقد من مسئولية الجهة قانونا وفي حال موافقة مجلس الادارة بشكل استثنائي مراعاة للظروف الطارئة ورأى امكانية مساعدة طرفي العقد لحل الخلاف وبما يحافظ على حقوقهما وبالنظر الى المسوغات التالية :
  - تم توقيع العقد بشكل نمطي وفقا للعقود السابقة وبنفس الشروط المعتاده ولم يتم مراعاة ظروف العدوان والوضع الاستثنائي والحصار الذي فرض على كافة منافذ البلد ويتحمل مسؤولية الاخفاق طرفي العقد
  - عدم تمكن المورد من نقل مهندسي الجهة الى بلد المنشأ للفحص يبدو انه ساهم في جزء كبير من موضوع الخلاف

فإن المكتب الفني يقترح التوجيه الى الجهه بالعمل وفقا لنص الماده رقم (267) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات رقم (23) لسنة 2007م والمتضمنه تسوية الخلافات وعلى المتضرر اللجوء الى القضاء.

(ب) - عقد المناقصة رقم 2016/4:

- بعد دراسة ومراجعة كافة الوثائق المرفوعه من قبل صاحب التظلم والتي تضمنت وثيقة المناقصة والعقد والرسائل المتبادلة وردود الجهة على ماورد في التظلم ومع الاخذ بعين الاعتبار ان ادارة العقد من مسئولية الجهة قانونا وفي حال موافقة مجلس الادارة بشكل استثنائي مراعاة للظروف الطارئة ورأى امكانية مساعدة طرفي العقد لحل الخلاف وبما يحافظ على حقوقهما وبالنظر الى المسوغات التالية:
  - تم توقيع العقد بشكل نمطي وفقا للعقود السابقة وبنفس الشروط المعتاده ولم يتم مراعاة ظروف العدوان والوضع الاستثنائي والحصار الذي فرض على كافة منافذ البلد ويتحمل مسؤولية الاخفاق طرفي العقد.
  - عدم تمكن المورد من نقل مهندسي الجهة الى بلد المنشأ للفحص يبدو انه ساهم في جزء كبير من موضوع الخلاف.

فإن المكتب الفني يقترح مايلي :

- قيام لجنة المناقصات بدراسة المبررات والأسباب التي أدت إلى تأخر المورد في الوفاء بالتزاماته والتأكد من كافة الوثائق التي قدمها وعلى أن تاخذ بعين الإعتبار الظروف الإستثنائية الحالية وفي حال اقتناعها بتلك المبررات تقوم بإعطائه مهلة إضافية للوفاء بالتزاماته شريطة ان تكون المولدات وفقا للمواصفات الفنية المطلوبة في وثيقة المناقصة.
- بأمكان الجهة وفقا لسلطتها التقديرية إن رأت أن التاخير الذي تم في انجاز العقد أدى إلى إلحاق الضرر

بها فلها أن تطبق غرامة التأخير وفقا للمادة (266) اللائحة التنفيذية للقانون.

رابعا: نظر مجلس إدارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولة، اتخذ القرار الآتي:

القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره، وحيث أنه بتاريخ 2017/8/5م قام المورد (المتظلم) بمخاطبة شركة يمن موبايل بأن المولدات وقطع الغيارالمشمولة بعقد التوريد الخاص بالمناقصة رقم (2015/4م) قد وصلت صنعاء وطلب من الشركة تشكيل لجنة لاستلام وفحص المولدات، غير أن لجنة المناقصات للشركة المشكو بها أقرت بتاريخ 2017/8/6م الإعتذار عن طلب المورد والعمل بقرار لجنة المناقصات المؤرخ 2017/5/28م المتضمن تكليف إدارة المشتريات إلغاء العقد الخاص بشراء (40) مولد ومصادرة الضمانات البنكية، وتم إبلاغ المتظلم بذلك الاعتذار بتاريخ 2017/8/20م.

وحيث أنه ومراعاة للظروف التي تمر بها البلاد، وكون المورد قد ورد المولدات الى مخازنه بصنعاء، فالمتعين على الجهة فحص تلك المولدات، فإن وجدتها مطابقة للمواصفات استلمتها واستوفت إجراءات إستلامها ودفع قيمتها، وإن وجدتها غير مطابقة للمواصفات ترفضها ويتحمل المورد مسؤولية ذلك طبقا للقانون.

ولذلك،

واستنادا إلى نص المادة (78) من القانون رقم 23 لسنة 2007م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، والمادتين (417 ، 419) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات ما يلي:

- مخاطبة الجهة بفحص المولدات الموجودة في مخازن المورد فإن تبين مطابقتها للمواصفات المتفق عليها فيتم استلامها وإن لم تطابق المواصفات فترفض وعلى المتضرر اللجوء إلى القضاء ولا يقبل للشاكي أي تظلم أخر بهذا الشأن.

والله الموفق.

صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بتاريخ 1 جمادي الأول 1439 هجرية، الموافق 2018/1/18 ميلادية.

القاضي/ عبدالرزاق سعيد الأكحلي
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الأستاذ/ امين معروف الجند
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الدكتور/ ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

المهندس/ عبدالملك أحمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات